التخصيص المنتظم الرابع (RA4) لصندوق مساعدات سورية (AFS)

استراتيجية التخصيص | أيار 2026 |الحالة: النسخة النهائية – معتمدة من المجلس التوجيهي لصندوق مساعدات سورية

الميزانية	الإطار الاستراتيجي	الهدف الاستراتيجي	نموذج التنفيذ	تاريخ الإطلاق
13 مليون دولار أمريكي*	خطة الاحتياجات والاستجابة الإنسانية 2026 (HNRP)	الهدفان الاستراتيجيان 1 و3 لخطة الاحتياجات والاستجابة الإنسانية (HNRP)	نهج قائم على المناطق، متعدد القطاعات، بقيادة منظمات غير حكومية وطنية بنسبة 100%	1 حزيران 2026

* قابل للزيادة من خلال مساهمات إضافية من الجهات المانحة.

1. نظرة عامة على صندوق مساعدات سورية (AFS) وعرض القيمة

صندوق مساعدات سورية **(AFS) هو صندوق إنساني مشترك مستقل متعدد المانحين،** صُمِّم لتقديم مساعدات في الوقت المطلوب، وقائمة على المبادئ، وبقيادة محلية في جميع أنحاء سورية. ويستند الصندوق إلى المبادئ الإنسانية المتمثلة في الإنسانية والحياد وعدم التحيز والاستقلالية، ويعمل على مستوى البلاد، مع تركيز أساسي على الشراكة مع المنظمات غير الحكومية الوطنية. وقد أُنشئ الصندوق لتمكين الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام (HDP Nexus) ضمن نطاق العمل الإنساني، إذ يربط المساعدات المنقذة للحياة بالتعافي المبكر واستعادة الخدمات وسبل العيش، بما يساعد المجتمعات المتضررة على الانتقال من الأزمات نحو الاستقرار. **ومن بين شركائه المؤهلين البالغ عددهم 52 شريكاً، هناك 38 منظمة غير حكومية وطنية، وقد تلقت هذه المنظمات 77% من إجمالي التمويل المباشر الذي قدمه الصندوق حتى الآن.**

منذ بدء عمليات الصندوق في عام 2023، التزم بأكثر من **111 مليون دولار أمريكي، ووصلت خدماته إلى 12.4 مليون سوري من خلال 79 مشروعاً عبر خمسة تخصيصات.** ويدعم الصندوق استمرارية الخدمات الأساسية وسبل العيش في السياقات التي تظل فيها الاحتياجات بالغة الشدة والأنظمة مُثقلة بالأعباء. ومن خلال البرامج المتكاملة القائمة على المناطق والمتعددة القطاعات، والتمويل متوسط الأجل، فإنه يسهم في تعزيز قدرات التنفيذ المحلية ودعم الوصول إلى الخدمات الأساسية على نحو أكثر استدامة بما يتماشى مع الاحتياجات المتغيرة.

111 مليون دولار أمريكي	12.4 مليون	79	%81
تم الالتزام بها منذ عام 2023	سوري تم الوصول إليهم	مشروعاً مموّلاً	من التمويل للمنظمات غير الحكومية الوطنية، بما في ذلك 77% كتمويل مباشر

يستند التخصيص المنتظم الرابع (RA4) إلى نموذج الصندوق وإلى الخبرة المكتسبة من التخصيصات التي أُطلقت منذ الانتقال السياسي في كانون الأول 2024، ويحوّل ذلك إلى إطار تمويلي أكثر دقةً وتركيزاً. وتكمن القيمة المميّزة للصندوق في الجمع بين مجموعة من السمات ضمن تخصيص واحد:

1. **تنفيذ محلي القيادة وعلى نطاق واسع:** يذهب 100% من تمويل التخصيص المنتظم الرابع إلى شركاء مؤهلين من المنظمات غير الحكومية الوطنية، بما يحافظ على قدرة التنفيذ المحلي التي تعتمد عليها المساعدة القائمة على المبادئ والمستندة إلى الاحتياجات. كما تُوسّع آلية المنظمة المحورية التابعة للصندوق نطاق هذا الوصول ليشمل الجهات الفاعلة المدنية المحلية، بما في ذلك المنظمات القاعدية والمجتمعية والمنظمات التي تقودها النساء وتلك التي يقودها الشباب.
2. **مُصمّم وفق نهج قائم على المناطق ومتعدد القطاعات:** يموّل التخصيص المنتظم الرابع تدخلات متكاملة في مناطق جغرافية محددة، لا مشاريع متفرقة أحادية القطاع. وتُظهر الأدلة المستخلصة من تخصيصات الصندوق السابقة باستمرار أن هذا النموذج يحقق أثراً أعمق، واستدامة أكبر، ومردودية أعلى للتمويل، مقارنةً بالبرامج المجزأة، مع الاستجابة لمجمل احتياجات الخدمات وسبل العيش المترابطة التي تواجه المجتمع المحلي.
3. **الصندوق بوصفه عاملاً ممكّناً للترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام:** جرى هيكلة الصندوق بما يمكّنه من تفعيل الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام، **مع بقائه راسخاً ضمن نطاق العمل الإنساني.** ويموّل التخصيص المنتظم الرابع مساعدات منقذة للحياة، قائمة على المبادئ، تسهم في الوقت نفسه في استعادة الخدمات الأساسية، وتعزيز سبل العيش، ودعم الظروف المواتية للعودة والتعافي المستدامين، بما يساعد على ربط الاستجابة الطارئة بالقدرة على الصمود على المدى الأطول، دون التوسّع إلى مجالات التنمية أو بناء السلام.
4. **الاقتصاد المحلي بوصفه إحدى نتائج البرامج:** يشترط التخصيص المنتظم الرابع صراحةً على الشركاء استحداث فرص عمل محلية وشراء السلع والمواد والخدمات محلياً، كجزء من تقديم الخدمات الإنسانية المنقذة للحياة. وحيثما تشمل المشاريع إعادة تأهيل البنية التحتية للخدمات الأساسية أو مكوّنات أخرى تتطلب عدداً كبيراً من العمال، يتعيّن على الشركاء إعطاء الأولوية لتوظيف أفراد من المجتمعات المحلية المستهدفة، بما يتيح للتنفيذ الإنساني أن يسهم أيضاً في دخل الأسر وتعافي الأسواق المحلية.
5. **إدماج الاعتبارات المناخية والبيئية:** يدمج التخصيص المنتظم الرابع التصميم القادر على الصمود في وجه التغيّر المناخي، والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، والبناء المسؤول بيئياً أثناء التنفيذ. ويسهم العمل المتعلق بالألغام في إطار التخصيص المنتظم الرابع إسهاماً مباشراً في التعافي المناخي والبيئي، من خلال إتاحة إعادة الأراضي الملوّثة بأمان إلى الاستخدام المنتج.

2. السياق والمسوّغ الاستراتيجي

2.1 الوضع الإنساني

لا تزال سورية تواجه واحدة من أشد الأزمات الإنسانية حدةً في العالم. فقد أدت أربعة عشر عاماً من النزاع، والانهيار الاقتصادي، والأزمات المناخية إلى تدهور شديد في الخدمات الأساسية في جميع أنحاء البلاد، حيث أصبحت المستشفيات والمدارس غير عاملة، وتضررت أنظمة المياه، ودُمّرت سبل العيش. **ولا يزال أكثر من 15 مليون شخص بحاجة إلى مساعدات إنسانية في عام 2026،** بمن فيهم ملايين السوريين النازحين الذين يعودون إلى مجتمعات تفتقر إلى البنية التحتية اللازمة لاستيعابهم.

ولا يزال حجم الاحتياجات هائلاً. إذ إن هناك أكثر من 8,000 مدرسة غير عاملة، في حين لا تعمل بكامل طاقتها سوى 57% من المستشفيات و30% من مراكز الرعاية الصحية الأولية. ويعاني ما يصل إلى 12 مليون شخص من محدودية الوصول إلى خدمات المياه والصرف الصحي، كما يؤثر انعدام الأمن الغذائي على 13.3 مليون شخص، من بينهم 7.2 مليون يعانون من انعدام أمن غذائي حاد. ويعيش ما لا يقل عن ربع السكان في فقر مدقع. وتتفاقم هذه التحديات بسبب التلوث واسع النطاق بمخلّفات الحرب المتفجرة، فضلاً عن الأزمات المناخية، حيث سجّل عام 2025 أسوأ ظروف جفاف منذ ما يقارب أربعة عقود. ولا تزال مخلفات الحرب المتفجرة تهدد الأرواح وتتسبب في إصابات بين المدنيين، بمن فيهم الأطفال، وتحول دون الاستخدام الآمن للأراضي الزراعية، مما يفاقم الاحتياجات الإنسانية واحتياجات سبل العيش.

وفي الوقت نفسه، أصبحت الاستجابة الإنسانية تعاني من قيود مالية متزايدة وباتت أقل قدرةً على مواكبة هذا الواقع. فقد انخفض إجمالي التمويل، بينما يجري توجيه المساعدات بشكل متزايد عبر آليات أكبر وأكثر مركزية بدلاً من منظمات المجتمع المدني السورية التي لديها الإمكانات، والقدرة على الوصول، والثقة، والمعرفة السياقية اللازمة للوصول إلى السكان المتضررين. وعلى الرغم من الالتزامات الدولية بشأن التوطين، **لم تتجاوز حصة التمويل المباشر من الجهات المانحة للمنظمات غير الحكومية الوطنية 3% من إجمالي التمويل الإنساني لسورية في عام 2025.*** ونتيجة لذلك، أصبحت القدرات المحلية التي بُنيت على مدى سنوات مهددة بالتآكل في الوقت الذي تشتد فيه الحاجة إليها.

2.2 الإطار الاستراتيجي: خطة الاحتياجات والاستجابة الإنسانية لعام 2026 (HNRP)

تُعدّ خطة الاحتياجات والاستجابة الإنسانية في سورية لعام 2026، المنشورة في 2 نيسان 2026، الإطار الاستراتيجي الرئيسي للتخصيص المنتظم الرابع. وقد أُعدّت من خلال مشاورات مع المجتمعات المتضررة والجهات السورية المعنية، وتضع إطاراً شاملاً لتحديد الاحتياجات الإنسانية وترتيب أولوياتها عبر المحافظات الأربع عشرة كافة. وفي ظل القيود العالمية على التمويل، تعتمد الخطة نهجاً قائماً على الترتيب الصارم للأولويات، إذ تعطي الأولوية لـ 4.3 ملايين شخص ضمن هدف إجمالي يبلغ 8.6 ملايين شخص، من أصل 15.6 مليون شخص تم تحديدهم على أنهم بحاجة إلى المساعدة. ويوفّر هذا الإطار أساساً واضحاً وملائماً لتمكين التخصيص المنتظم الرابع من التركيز على المناطق والفئات السكانية التي تواجه أشدّ الاحتياجات وأقلّها تلبيةً.

كما تعكس الخطة أولويات التعافي الوطنية، بما في ذلك أهمية استعادة الخدمات على أساس المناطق ودعم سبل العيش بوصفهما ركيزتين للتعافي المستدام. ويجعل هذا التوافق بين الأولويات الإنسانية وأهداف التعافي أساساً مناسباً لنهج التخصيص المنتظم الرابع القائم على المناطق والمتعدد القطاعات. كما تستند قاعدة الأدلة الخاصة بهذا التخصيص أيضاً إلى بيانات REACH HSOS، ومصفوفة تتبع النزوح الخاصة بالمنظمة الدولية للهجرة (IOM DTM)، ومدخلات الشركاء، والمشاورات المجتمعية، وأبحاث وتحليلات صندوق مساعدات سورية.

الأهداف الاستراتيجية لخطة الاحتياجات والاستجابة الإنسانية لعام 2026

تنظّم الخطة الاستجابة الإنسانية حول ثلاثة أهداف استراتيجية:

- يستهدف الهدف الاستراتيجي الأول (**SO1**) 2.2 مليون شخص، ويركّز على إنقاذ الأرواح والتخفيف من المعاناة من خلال تقديم مساعدات منقذة للحياة قائمة على المبادئ.
- يستهدف الهدف الاستراتيجي الثاني (**SO2**) 2.4 مليون شخص، ويشمل حماية الأفراد وسلامتهم وكرامتهم وحقوقهم.
- يستهدف الهدف الاستراتيجي الثالث (**SO3**) 5.8 مليون شخص، ويركّز على استعادة الخدمات المنقذة للحياة وسبل العيش دعماً لأولويات التعافي الوطنية.

يعمل التخصيص المنتظم الرابع ضمن إطار خطة الاحتياجات والاستجابة الإنسانية ويسترشد بالأهداف الاستراتيجية الثلاثة جميعها، ولا سيما الهدفين الاستراتيجيين الأول والثالث.

يعكس الهدف الاستراتيجي الأول الاحتياجات الحادة المنقذة للحياة التي لا تزال قائمة في المواقع شديدة الاحتياجات التي يستهدفها التخصيص المنتظم الرابع، في حين يتناول الهدف الاستراتيجي الثالث بصورة أكثر مباشرةً الفجوات في استعادة الخدمات وسبل العيش التي تميّز هذه المواقع. ويتيح هذا التموضع للتخصيص المنتظم الرابع الاستجابة لمجمل الاحتياجات الإنسانية في المناطق التي يستهدفها، مع الحفاظ على توجّه برامجي واضح نحو مواطن القوة النسبية للصندوق في البرامج القائمة على المناطق والمتعددة القطاعات والتي تقودها الجهات الوطنية.

* يعرض جدول خطة الاحتياجات والاستجابة الإنسانية المنشور لعام 2026 متطلبات التمويل للهدف الاستراتيجي الثالث على أنها "8.94 ملايين دولار أمريكي". واستناداً إلى المجاميع المالية الإجمالية لخطة الاحتياجات والاستجابة الإنسانية والتوزيعات القطاعية، يستخدم التخصيص المنتظم الرابع رقماً مرجعياً للهدف الاستراتيجي الثالث قدره 894 مليون دولار أمريكي.

خطة الاحتياجات والاستجابة الإنسانية لعام 2026:
8.6 مليون شخص مستهدف
2.9 مليار دولار أمريكي مطلوبة

الأهداف الاستراتيجية	عدد الأشخاص المستهدفين	متطلبات التمويل
الهدف الأول	2.2 مليون	1.86 مليار دولار
الهدف الثاني	2.4 مليون	163.6 مليون دولار
الهدف الثالث	5.8 مليون	894 مليون دولار*

- يستهدف الهدف الاستراتيجي الثالث أكبر عدد من السكان، في حين يستحوذ الهدف الاستراتيجي الأول على أعلى متطلبات التمويل.
- يهدف التخصيص المنتظم الرابع للصندوق إلى معالجة كلٍّ من استعادة الخدمات والاحتياجات المنقذة للحياة عبر هذه الأولويات.

2.3 التقاطع مع أولويات التعافي الوطنية

وُضعت خطة الاحتياجات والاستجابة الإنسانية لعام 2026 بالتشاور الوثيق مع السلطات السورية، وتعكس تحليلاً مشتركاً للاحتياجات الإنسانية ذات الأولوية. **ومن خلال ترسيخ التخصيص المنتظم الرابع في إطار خطة الاحتياجات والاستجابة الإنسانية، يستخدم الصندوق إطاراً خاضعاً لتقييم مستقل، يعكس في الوقت نفسه الأولويات التي صيغت على المستوى الوطني.**

وهناك تقاطع قوي بين خطة الاحتياجات والاستجابة الإنسانية لعام 2026 والأولويات التي عبّرت عنها السلطات السورية للتعاون الدولي دعماً للتعافي الوطني. وتنعكس الأهداف الاستراتيجية لخطة الاحتياجات والاستجابة الإنسانية والأولويات الوطنية الأربع — وهي استعادة البنية التحتية الحيوية، واستئناف الخدمات الأساسية، وبناء القدرة على الصمود اجتماعياً واقتصادياً، بما في ذلك سبل العيش ودعم العائدين، وتعزيز النظم العامة الأساسية — في تصميم التخصيص المنتظم الرابع وتركيزه البرامجي. وقد جرى بلورة الأولويات الجغرافية والقطاعية في إطار التخصيص المنتظم الرابع بصورة أدق من خلال التشاور التعاوني مع إدارة شؤون التعاون الدولي في وزارة الخارجية والمغتربين، بما في ذلك تحديد تسعة مواقع للتقاطع الاستراتيجي ضمن قائمة الأولويات، على النحو المبيّن في الملحق 1.

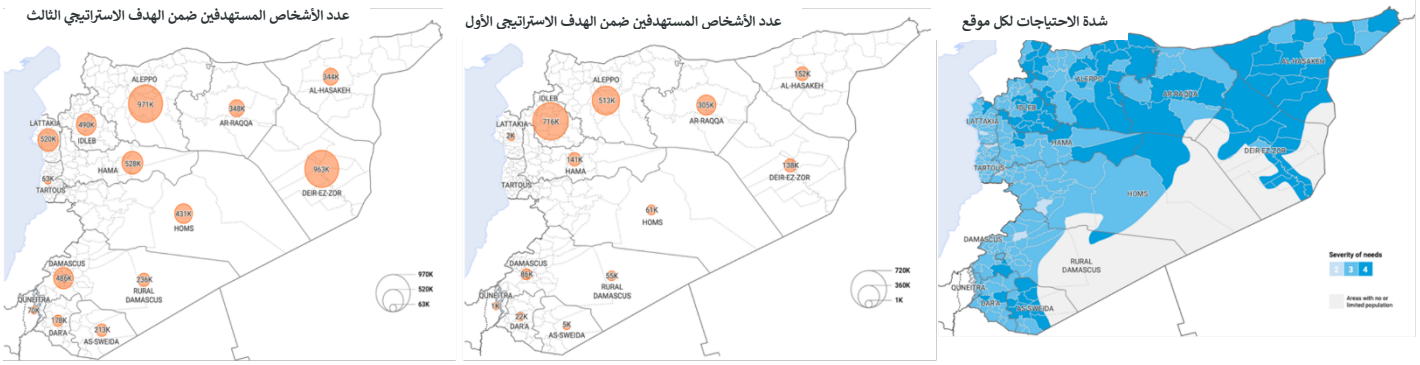

ملاحظة: يتحدد النطاق استناداً إلى التنسيق مع إدارة شؤون التعاون الدولي وبيانات تتبع النزوح (IOM DTM) (مع إعطاء الأولوية للمناطق التي تشهد معدلات عودة مرتفعة)، ونتائج صندوق الأمم المتحدة الإنساني لسورية (SHF)، والمشاورات المجتمعية.

3. لمحة عن التخصيص المنتظم الرابع (RA4)

توجيه 100% من التمويل إلى الشركاء من المنظمات غير الحكومية الوطنية

يُعدّ التخصيص المنتظم الرابع سادس تخصيص للصندوق عموماً، والثالث منذ الانتقال السياسي في كانون الأول 2024. ويأتي ذلك إضافةً إلى الاستجابات الطارئة المنفذة من خلال إطار الاستجابة الطارئة التابع للصندوق، الذي يعمل بالتوازي مع دورات التخصيص المنتظم والخاص. ومن ثم، يسترشد التخصيص المنتظم الرابع بالدروس المستخلصة من التخصيصات السابقة التي أُطلقت خلال فترة من التحوّل العميق في سورية، بما في ذلك الخبرة المكتسبة في العمل ضمن نطاق جغرافي موسّع، وتعميق الشراكة مع المنظمات غير الحكومية الوطنية والجهات الفاعلة المدنية المحلية، وتكييف البرامج مع بيئة عمل سريعة التطوّر.

وسيستهدف التخصيص المنتظم الرابع السكان المتضررين في المناطق التي تبلغ فيها الاحتياجات أشدّها، والتي تدهورت فيها الخدمات الأساسية بشدة، وتضررت فيها سبل العيش على نحوٍ كبير، ويعود إليها النازحون في مجتمعات لا تزال غير قادرة على استيعابهم. ومن خلال البرامج القائمة على المناطق والمتعددة القطاعات، سيقدّم التخصيص المنتظم الرابع مساعدات منقذة للحياة ويدعم استعادة الخدمات الأساسية، بما في ذلك الصحة والمياه والصرف الصحي والتعليم، كما سيعزز سبل العيش وقدرة المجتمعات على الصمود، ويحافظ على قدرات التنفيذ المحلية التي تعتمد عليها استمرارية تقديم المساعدات القائمة على المبادئ.

وسيجري توجيه 100% من تمويل التخصيص عبر الشركاء المؤهلين من المنظمات غير الحكومية الوطنية، بما يتيح تنفيذاً بقيادة محلية وعلى نطاق واسع، ويعزز نظم التنفيذ التي تُعدّ محورية للاستجابة. وبذلك، يسدّ هذا التخصيص فجوة حرجة لا يمكن لكل من الإغاثة الطارئة أو المساعدة الإنمائية معالجتها بشكل كامل بمفردهما، من خلال دعم مساعدات قائمة على الاحتياجات وتُقدَّم محلياً، بما يلبي الاحتياجات الضرورية، ويعيد الخدمات الأساسية، ويُسهم في تهيئة الظروف للتعافي وتعزيز التماسك الاجتماعي.

3.1 التموضع الاستراتيجي ضمن الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام

يُنفَّذ التخصيص المنتظم الرابع ضمن إطار استراتيجية الصندوق للفترة 2025–2030، التي تضع الصندوق بوصفه آلية إنسانية قائمة على المبادئ ومصمّمة لتمكين البرامج التي تعزز الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام. ورغم أن الصندوق يعمل بثبات ضمن نطاق العمل الإنساني، فإنه يُنظّم المساعدة المنقذة للحياة على نحوٍ يدعم التعافي المبكر واستعادة الخدمات وسبل العيش، بما يساعد على تلبية الاحتياجات الأساسية، ومنع المزيد من النزوح، ودعم العودة القائمة على المبادئ، والمساهمة في تحقيق قدر أوسع من الاستقرار.

ويكتسب هذا التموضع أهمية خاصة في عام 2026، إذ أتاح الانتقال السياسي في كانون الأول 2024 فرصاً جديدة للمجتمع الدولي لدعم تعافي سورية، في وقت لا تزال فيه الاحتياجات الإنسانية شديدة. وقد صُمّم الصندوق للتعامل مع هذا المشهد المتطور من خلال الحفاظ على المساعدة الإنسانية القائمة على المبادئ، وتعزيز قدرات التنفيذ المحلية، والمساهمة في تهيئة الظروف لتعافٍ أكثر استدامةً وبقيادة محلية.

4. الأهداف

يسعى التخصيص المنتظم الرابع إلى تحقيق أربعة أهداف **تعالج بشكل مباشر الاحتياجات والتحديات** المبينة أعلاه:

1	**استعادة واستدامة الوصول إلى الخدمات المنقذة للحياة** تعرّضت البنية التحتية للخدمات الأساسية في مختلف أنحاء سورية، بما في ذلك المرافق الصحية والمدارس وأنظمة المياه والصرف الصحي، لأضرار جسيمة أو دمار أو إهمال. ويدعم التخصيص المنتظم الرابع استعادة هذه الخدمات واستمرار عملها في المجتمعات المحلية الأكثر تضرراً، مع إيلاء اهتمام خاص للمجتمعات التي تواجه أشدّ الاحتياجات الإنسانية غير الملبّاة وتستقبل أعداداً كبيرة من العائدين.
2	**تعزيز سبل العيش وقدرة المجتمعات على الصمود** أدّى انهيار سبل العيش إلى دفع الملايين إلى الفقر وزيادة الاعتماد على آليات تكيّف ضارة. ويعالج التخصيص المنتظم الرابع الفجوات الحرجة في سبل العيش، ويدعم القدرة الاقتصادية والمناخية على الصمود للنازحين والعائدين والسكان المُعوزين، من خلال تدخلات على مستوى المجتمع المحلي تستحدث فرصاً اقتصادية محلية وتسهم في بناء نظم غذائية وبيئية محلية أكثر قدرةً على الصمود.
3	**استدامة تقديم المساعدات القائمة على المبادئ وبقيادة محلية** في وقت لا يزال فيه الدعم المباشر للمنظمات الوطنية محدوداً، يوجّه التخصيص المنتظم الرابع 100% من تمويله إلى شركاء مؤهلين من المنظمات غير الحكومية الوطنية، بما يسهم في استدامة قدرات التنفيذ المحلية التي تعتمد عليها المساعدة الإنسانية القائمة على المبادئ والمستندة إلى الاحتياجات، ويعزّز الدور القيادي للمجتمع المدني السوري في الاستجابة.
4	**الربط بين الإغاثة الطارئة والتعافي** لا يمكن تلبية احتياجات سورية فقط من خلال الاستجابة الطارئة أو برامج التعافي. ويدعم التخصيص المنتظم الرابع تدخلات تلبّي الاحتياجات الإنسانية الفورية، مع استعادة الخدمات الأساسية، وتعزيز القدرات المحلية، وتهيئة الظروف لتعافٍ مستدام وتماسك اجتماعي، بما يتسق مع نهج الصندوق في الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام.

5. نهج البرامج

5.1 البرامج القائمة على المناطق والمتعددة القطاعات

يُعدّ النموذج القائم على المناطق والمتعدد القطاعات محورياً في الطريقة التي يقدّم بها الصندوق البرامج الإنسانية. واستناداً إلى الخبرات المستخلصة من تخصيصات الصندوق السابقة، بما في ذلك التخصيص الخاص الثاني (SA2) والتخصيص المنتظم الثالث (RA3)، أظهرت البرامج القائمة على المناطق قدرة كبيرة على تحقيق أثر أعمق، واستدامة أكبر، ومردودية أعلى للتمويل، مقارنةً بالتدخلات القطاعية المتفرقة أو غير المترابطة. ولذلك، يطبّق التخصيص المنتظم الرابع هذا النهج بصورة كاملة.

وبدلاً من تمويل مشاريع قائمة بذاتها، **يدعم التخصيص المنتظم الرابع تدخلات متكاملة ضمن منطقة جغرافية محددة، تستجيب لاحتياجات الخدمات وسبل العيش المترابطة التي تواجه المجتمع المحلي.** وتستهدف البرامج الاحتياجات على مستوى المجتمع المحلي، بدلاً من المساعدة المقدمة على مستوى الأسر بشكل منفرد، كما يجب أن تُظهر المقترحات انخراطاً هادفاً مع الجهات الفاعلة المدنية والعامة ذات الصلة طوال دورة المشروع. ويتماشى هذا النهج أيضاً بصورة مباشرة مع التركيز على البرامج القائمة على المناطق، على النحو الوارد في كلٍّ من خطة الاحتياجات والاستجابة الإنسانية لعام 2026 والأولويات التي عبّرت عنها السلطات السورية.

يُعدّ النهج القائم على المناطق إلزامياً في إطار التخصيص المنتظم الرابع. ولن يُنظر في المقترحات التي لا تطبّق هذا النموذج. ويُشجَّع الشركاء بشدة على تصميم وتنفيذ البرامج القائمة على المناطق من خلال ائتلاف، بوصفه نموذج التنفيذ المفضّل في إطار هذا التخصيص (انظر القسم 6). كما يجوز لشريك واحد تنفيذ برامج قائمة على المناطق، حيثما يستطيع إثبات تمتعه بإمكانية الوصول والقدرة والكفاءة الفنية اللازمة لمعالجة مجمل الاحتياجات المترابطة على مستوى المجتمع المحلي.

5.2 التركيز القطاعي

يركّز التخصيص المنتظم الرابع على أربع قطاعات اختيرت لتوافقها المباشر مع أهداف خطة الاحتياجات والاستجابة الإنسانية المتصلة بإنقاذ الأرواح واستعادة الخدمات، ومع أولويات التعافي الوطنية. وضمن كل موقع، يُتوقع من المقترحات أن تعطي الأولوية للقطاعات المحددة من خلال درجات شدة الاحتياجات القطاعية في خطة الاحتياجات والاستجابة الإنسانية (انظر الملحق 1). وفي سياق هذه القطاعات، يدعم التخصيص الرابع أيضاً الهدف المتعلق بسبل العيش والأنظمة الغذائية الوارد في القسم الرابع: إذ قد تشمل تدخلات المياه والصرف الصحي والنظافة توفير المياه للإنتاج الزراعي والغذائي؛ كما يُسهم العمل على إزالة الألغام في إعادة الأراضي الزراعية الملوثة إلى الإنتاج؛ فضلاً عن أن متطلبات الاقتصاد المحلي الواردة في القسم ٥.٣ تُولّد دخلاً وتعزز الأسواق الغذائية المحلية.

1. **الصحة:** استعادة المرافق الصحية المتضررة أو غير العاملة، ومواصلة تقديم خدمات الرعاية الصحية الأولية، وصحة الأم والطفل، وخدمات التغذية استجابةً لارتفاع معدلات سوء التغذية الحادة، والرعاية الطارئة، بما في ذلك مسارات الإحالة والحصول على الأدوية الأساسية.
2. **التعليم:** إعادة تأهيل البنية التحتية المدرسية المتضررة، وضمان استمرار حصول الأطفال والشباب على التعليم، وحماية حقهم في التعليم، ودعم بيئات تعليمية آمنة وشاملة.
3. **المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية:** إعادة تأهيل البنية التحتية لإمدادات المياه والصرف الصحي على مستوى المجتمع المحلي، واستعادة إمكانية الحصول على مياه آمنة، والتوعية المتكاملة بالنظافة الصحية للحد من مخاطر الصحة العامة. وينبغي تصميم أنظمة المياه على نحو يراعي الكفاءة والقدرة على الصمود في وجه الجفاف والضغوط المرتبطة بالمناخ، والإدارة المستدامة للموارد المائية المحلية بما في ذلك المياه المخصصة للإنتاج الزراعي والغذائي حيث يدعم ذلك الأمن الغذائي الأسري وتعافي الأنظمة الغذائية المحلية.
4. **الحماية:** تعميم مراعاة الحماية في جميع التدخلات، مع تركيز إضافي على الإجراءات المتعلقة بالألغام وإزالة الذخائر المتفجرة. وتُعد الإجراءات المتعلقة بالألغام، ولا سيما الإزالة المادية للألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة، أولويةً منقذة للحياة. ولا تقتصر أهمية إزالة الألغام على الحماية الفورية، بل تُعد أيضاً عاملاً حاسماً في تمكين العودة الآمنة، وتعافي الزراعة، واستعادة سبل العيش، وإعادة تأهيل الأراضي بأمان لاستخدامها استخداماً منتجاً.

5.3 دعم الاقتصاد المحلي

يولي التخصيص المنتظم الرابع تركيزاً مقصوداً للبرامج التي تسهم في تعافي الاقتصاد المحلي. ويُتوقع من الشركاء تصميم المشاريع وتنفيذها بطرق تستحدث فرصاً اقتصادية محلية، وتسهم في دخل الأسر لدى السكان المتضررين، وتعزّز الأسواق وسلاسل الإمداد المحلية. ويُترجَم ذلك عملياً من خلال المتطلبات التالية:

- **التوظيف المحلي:** يجب أن تعطي أنشطة البناء وإعادة التأهيل والعمل المؤقت الأولوية للعمال من المجتمعات المحلية المستهدفة، بما يدرّ دخلاً للأسر المتضررة ويسهم في دعم سبل العيش المحلية.
- **الشراء المحلي:** يجب شراء السلع والمواد والخدمات اللازمة لتنفيذ المشاريع محلياً حيثما أمكن، من خلال إشراك الجهات الموزّدة والمصنّعة والمقدمة للخدمات المملوكة لسوريين، وتعزيز تعافي الأسواق المحلية.

كما يجوز للتخصيص المنتظم الرابع دعم مبادرات تجريبية صغيرة النطاق تستحدث نشاطاً اقتصادياً محلياً، أو تُشرك الأسواق المحلية، أو تختبر نماذج تمويل بديلة، حيثما تكون مدمجة ضمن التصميم الأوسع للمشروع القائم على المناطق ومتوافقة مع الأهداف الإنسانية للتخصيص. وسترد تفاصيل إضافية بشأن نطاق هذه التجارب وشروط الأهلية الخاصة بها ومتطلباتها في المبادئ التوجيهية لمقترحات التخصيص المنتظم الرابع.

ملاحظة: سيُطلب من الشركاء تقديم التقارير وفقاً لمؤشرات تقيس فرص العمل المباشرة المستحدثة والقيمة الاقتصادية المحلية الناتجة عن تنفيذ المشاريع.

5.4 الاعتبارات المناخية والبيئية

تتزايد أهمية الضغوط المرتبطة بالمناخ، بما في ذلك الجفاف وندرة المياه وتدهور النظم البيئية وتلوّث الأراضي بالذخائر المتفجرة الذي يحول دون الاستخدام الآمن للأراضي الزراعية، باعتبارها عوامل محورية في تشكيل الاحتياجات الإنسانية في سورية. ويعكس التخصيص المنتظم الرابع هذا الواقع من خلال إدماج الاعتبارات المناخية والبيئية في التصميم والتنفيذ حيثما كان ذلك مناسباً، بما يعزّز قدرة الخدمات وسبل العيش التي يدعمها على الصمود.

ويتوقع التخصيص المنتظم الرابع من الشركاء إدماج الاعتبارات التالية **حيثما كانت ذات صلة** بأنشطتهم المقترحة:

- **سبل العيش والنظم الغذائية القادرة على الصمود في وجه المناخ:** ينبغي أن تسهم تدخلات سبل العيش في تعزيز إنتاج غذائي محلي وسلاسل قيمة زراعية ونظم سوقية أكثر قدرةً على الصمود وأكثر استدامة، لا سيما في المناطق المتأثرة بالجفاف وتلوّث الأراضي.
- **إدارة الموارد الطبيعية:** ينبغي أن تطبّق البرامج المتصلة بالأراضي أو التربة أو المياه نُهُجاً تسهم في الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، بما في ذلك التصميم المراعي لكفاءة استخدام المياه والحلول القائمة على الطبيعة حيثما أمكن.
- **الإجراءات المتعلقة بالألغام واستصلاح الأراضي:** يمكن أن تسهم الإجراءات المتعلقة بالألغام في التعافي المناخي والبيئي من خلال إتاحة إعادة الأراضي الملوّثة بأمان إلى الاستخدام الزراعي المنتج، واستعادة سبل العيش الريفية، ودعم الأمن الغذائي في المناطق المتضررة.
- **الحد من المخاطر والعمل الاستباقي:** ينبغي أن تتضمن البرامج نُهُجاً للحد من المخاطر والإنذار المبكر والتأهب، بما يساعد المجتمعات المحلية على استيعاب الأزمات المرتبطة بالمناخ وغيرها من الأزمات والتعامل معها بفعالية أكبر.
- **إعادة التأهيل والبناء على نحو مسؤول بيئياً:** ينبغي أن تطبّق أنشطة إعادة التأهيل والبناء معايير مسؤولة بيئياً، بما في ذلك التصميم الموفر للطاقة، وتوريد المواد المستدامة حيثما أمكن، وممارسات إدارة النفايات الملائمة للسياق المحلي.

5.5 التوطين

يُعدّ الصندوق أعلى الصناديق الإنسانية المشتركة العاملة في سورية من حيث مستوى التوطين، إذ يوجَّه 100% من تمويل التخصيص المنتظم الرابع إلى شركاء مؤهلين من المنظمات غير الحكومية الوطنية. ويرسّخ التخصيص المنتظم الرابع نهج التوطين من خلال مسارين يعزز بعضهما بعضاً.

1. **قيادة المنظمات غير الحكومية الوطنية للاستجابة:** تتولى المنظمات غير الحكومية الوطنية إدارة المنح، وتقود تصميم المشاريع، وتنفذ الأنشطة، بما يحافظ على القدرات المحلية وإمكانية الوصول والثقة التي تعتمد عليها المساعدة القائمة على المبادئ والمستندة إلى الاحتياجات.
2. **ترسيخ آلية المنظمة المحورية التابعة للصندوق:** المنظمات المحورية هي جهات شريكة مؤهلة لدى الصندوق تتمتع بقدرات عملياتية مثبتة، ويتماشى عملها مع مبادئ التوطين، ولديها سجل في حشد الجهات الفاعلة المدنية المحلية ودعمها. وتتيح آلية المنظمة المحورية للجهات الفاعلة المدنية المحلية، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني، والمجموعات القاعدية، والمنظمات المجتمعية، والمنظمات التي تقودها النساء، والجمعيات الشبابية، الحصول على دعم الصندوق دون الحاجة إلى استيفاء معايير الأهلية للحصول على تمويل مباشر من الصندوق. وتُضفي هذه الآلية الطابع الرسمي على الرصد المتدرّج وتعزيز القدرات الموجَّه في مجالات الإدارة المالية، وإعداد تقارير المشاريع، والامتثال، وتوفر مساراً نحو الأهلية للحصول على تمويل مباشر مستقبلاً. وحيثما تشارك المنظمات المحورية في التخصيص المنتظم الرابع من خلال ترتيبات التنفيذ القائمة على الائتلافات، يُتوقع من الشركاء إشراك الجهات الفاعلة المدنية المحلية في تحليل السياق، وإجراء مسح تقييمي للمجتمعات المحلية، وتقييم الاحتياجات، وأنظمة تلقي ملاحظات المستفيدين، وتطوير القدرات القيادية، والمناصرة، والتصميم المشترك للتدخلات الموجّهة، بدلاً من التعامل مع إدماجها بوصفه خطوة لاحقة في التنفيذ.

ولا يجوز للمنظمات غير الحكومية الدولية المشاركة في التخصيص المنتظم الرابع إلا كشركاء منفذين فرعيين ضمن ائتلاف بقيادة منظمة غير حكومية وطنية مؤهلة لدى الصندوق، وفقط في المجالات الفنية المتخصصة التي تتطلب قدرات اختصاصية، مثل الإجراءات المتعلقة بالألغام.

5.6 النُهُج الشاملة

تُدمج جميع برامج التخصيص المنتظم الرابع النُهُج الشاملة للصندوق طوال دورة المشروع، بما يتماشى مع استراتيجية الصندوق للفترة 2025–2030، وبما يدعم وثائق النُهُج ذات الصلة المتاحة من خلال مركز المعرفة التابع للصندوق:

- **تعميم مراعاة الحماية:** يجب أن تُدمج جميع التدخلات اعتبارات الحماية في التصميم والتنفيذ والرصد، بما يتماشى مع اعتبار خطة الاحتياجات والاستجابة الإنسانية للحماية بوصفها أولوية شاملة.
- **المساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي (GESI):** يجب أن تبيّن المقترحات كيفية معالجة التدخلات للاحتياجات المختلفة للنساء والرجال والفتيات والفتيان والأشخاص ذوي الإعاقة والفئات المهمّشة الأخرى، بما يتسق مع نهج الصندوق في المساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي.
- **المساءلة أمام السكان المتضررين ومشاركة المجتمعات المحلية (AAPCE):** يجب على الشركاء تطبيق مشاركة مجتمعية هادفة طوال دورة المشروع وتطبيق آليات فعّالة لتلقي الردود والشكاوى والاستجابة لها.
- **مراعاة حساسية النزاعات ومبدأ عدم الإضرار:** يجب أن تطبّق جميع البرامج تحليلات ونُهُجاً مراعية للنزاعات لضمان ألا تؤدي التدخلات إلى تفاقم التوترات أو الإقصاء أو مخاطر الحماية، أو المساس بالمبادئ الإنسانية، مع المساهمة الفاعلة في التماسك الاجتماعي من خلال تعزيز الثقة والإدماج والعلاقات المنصفة داخل المجتمعات المحلية والمؤسسات وفيما بينها.
- **الاستدامة البيئية:** ينبغي أن تُدمج البرامج ممارسات مسؤولة بيئياً وأن تسهم في تعزيز قدرة المجتمعات المحلية على الصمود في مواجهة المخاطر المناخية، بما يتماشى مع القسم 5.5.

5.7 التنسيق والتكامل

صُمّم التخصيص المنتظم الرابع من خلال تنسيق وتشاور منظّمين مع الجهات المعنية الرئيسية، لضمان التكامل مع المشهد الإنساني ومشهد التعافي الأوسع. وشمل ذلك ما يلي:

- التواصل مع إدارة شؤون التعاون الدولي في وزارة الخارجية والمغتربين لمشاركة إطار التخصيص المنتظم الرابع، ومناقشة اتساقه مع أولويات التعافي الوطنية، وتلقي الملاحظات التي أسهمت في تحديد التركيز الجغرافي والقطاعي للتخصيص، بما يتماشى مع خطة الاحتياجات والاستجابة الإنسانية. وقد أظهرت المشاورات تقاطعاً قوياً بين الأولويات المستندة إلى الأدلة لدى الصندوق والنواحي ذات الأولوية الوطنية التي حددتها السلطات السورية، مما أدى إلى تحديد تسعة مواقع للتقاطع الاستراتيجي ضمن قائمة أولويات التخصيص المنتظم الرابع (انظر الملحق 1).
- التواصل مع صندوق الأمم المتحدة الإنساني لسورية (SHF) بشأن النطاق الجغرافي والأولويات القطاعية، حيثما أمكن، لدعم الاتساق مع التخصيص القياسي الأول لصندوق الأمم المتحدة الإنساني لسورية (SA1، المرتقب)، والتكامل مع التخصيص الاحتياطي الأول لصندوق الأمم المتحدة الإنساني لسورية (الجاري)، وتجنب الازدواجية. وعلى غرار ما اتُّبع في تخصيصات الصندوق السابقة، ستُشارك قائمة المشاريع المعتمدة والمموّلة في إطار التخصيص المنتظم الرابع مع الجهات المانحة والقطاعات وآليات التمويل، بما في ذلك صندوق الأمم المتحدة الإنساني لسورية، والمديرية العامة للحماية المدنية الأوروبية وعمليات المساعدات الإنسانية (ECHO)، وصندوق الائتمان لإعادة إعمار سوريا (SRTF)، وغيرها من الجهات الفاعلة ذات الصلة، لدعم التنسيق المستمر ومنع التداخل بين الآليات.
- مشاورات الشركاء للوقوف على الاعتبارات التنفيذية، وتحديد الفجوات ذات الأولوية، وجمع المدخلات السياقية من المنظمات التي تتمتع بوصول مباشر إلى المجتمعات المتضررة.
- المشاورات المجتمعية التي أجراها فريق الجودة والأثر التابع للصندوق في عينة من المواقع شديدة الاحتياجات، لضمان أن تسترشد عملية تصميم التخصيص المنتظم الرابع وتقييم المقترحات بآراء السكان المتضررين وأولوياتهم.

6. الأهلية ومتطلبات المقترحات

6.1 الشركاء المؤهلون وصيغ التقديم

لا تُدعى إلى التقديم للحصول على التمويل في إطار هذا التخصيص سوى المنظمات غير الحكومية الوطنية المؤهلة لدى الصندوق. ورغم أنه يجوز للشركاء من المنظمات غير الحكومية الوطنية التقديم بشكل منفرد، فإن التخصيص المنتظم الرابع يشجّع بشدة على تقديم الطلبات ضمن ائتلافات، حيثما يسهم هذا الترتيب بصورة هادفة في برامج عالية الجودة قائمة على المناطق وفي تعزيز التوطين.

ويمكن أن تقود الائتلاف منظمة محورية أو شريك آخر من المنظمات غير الحكومية الوطنية المؤهلة لدى الصندوق. ويضم الائتلاف كيانين اثنين كحد أدنى. وقد تشمل الترتيبات ما يلي:

- منظمة محورية تقود ائتلافاً مع شركاء منفذين فرعيين وجهات فاعلة مدنية محلية (انظر وثيقة آلية المنظمة المحورية التابعة للصندوق لمزيد من المعلومات بشأن الجهات الفاعلة المدنية المحلية).
- أي شريك آخر مؤهل لدى الصندوق يقود ائتلافاً مع شريك منفذ فرعي واحد آخر على الأقل.

ويحتفظ قائد الائتلاف بالمساءلة العامة أمام الصندوق، فيما يُشرك أعضاء الائتلاف الآخرون بوصفهم شركاء منفذين فرعيين.

ولا يجوز للمنظمات غير الحكومية الدولية المشاركة إلا بوصفها شركاء منفذين فرعيين ضمن ائتلاف تقوده منظمة غير حكومية وطنية مؤهلة لدى الصندوق، وفقط في ظروف محددة تقدّم فيها خبرات في مجالات فنية متخصصة تتطلب قدرات اختصاصية يمكن للمنظمة الدولية المعنية توفيرها.

ملاحظة: خلال عملية احتساب الدرجات والتقييم، ستُمنح نقاط إضافية للأنواع التالية من الطلبات، شريطة أن تعزّز بشدة التنفيذ القائم على المناطق والتوطين:

- **ائتلاف تقوده منظمة محورية:** ستحصل المقترحات المقدمة من منظمات محورية تُشرك الجهات الفاعلة المدنية المحلية من خلال آلية المنظمة المحورية التابعة للصندوق على نقاط إضافية، حيثما يُسهم هذا الإشراك بصورة هادفة في تعزيز البرامج المتجذرة في المجتمع المحلي والتي تقودها الجهات المحلية، لا سيما من خلال الشراكات مع المجموعات القاعدية، والمنظمات المجتمعية، والمنظمات التي تقودها النساء، والجمعيات الشبابية.
- **ائتلاف يقوده شريك آخر مؤهل لدى الصندوق:** ستحصل المقترحات المقدمة من هذا النوع من الائتلافات على نقاط إضافية، تقديراً للقيمة المضافة التي تحققها من خلال الخبرات المتكاملة، ومواطن التكامل في التنفيذ، والوفورات الناجمة عن توسيع نطاق التنفيذ، والتنفيذ المنسق، والتكامل القطاعي الأعمق.

وقد تحصل المقترحات المقدمة من منظمة محورية على نقاط إضافية على **كلا** الأساسين، حيثما يضم الائتلاف شركاء منفذين فرعيين **وكذلك** يُظهر في الوقت نفسه إشراكاً هادفاً للمجموعات القاعدية، والمنظمات المجتمعية، والمنظمات التي تقودها النساء، والجمعيات الشبابية.

ملاحظة: توضّح وثيقة آلية المنظمة المحورية التابعة للصندوق فئات الجهات الفاعلة المدنية المحلية التي يمكن إشراكها، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني، والمجموعات القاعدية، والمنظمات المجتمعية، والمنظمات التي تقودها النساء، والجمعيات الشبابية؛ وأشكال المشاركة، بما في ذلك المسح التقييمي للمجتمعات المحلية، وأنظمة تلقي ملاحظات المستفيدين،

وتطوير القدرات القيادية، والمناصرة، والتصميم المشترك للتدخلات الموجّهة؛ وما يُتوقَّع من تعزيز للقدرات. ويُشجَّع الشركاء على الرجوع إلى هذه الإرشادات لضمان تصميم ائتلافات ومقترحات هادفة.

6.2 معايير المشاريع

- **مدة المشروع:** 16 شهراً كحد أقصى، حيثما كان ذلك مبرراً بوضوح. ويجب أن تكون مدة المشروع متناسبة مع نطاق الأنشطة المقترحة. وقد تُخفَّض درجات المشاريع التي لا تتناسب مدتها مع أنشطتها، أو تُستبعد في مرحلة التقييم. وينبغي إنجاز المشاريع بأكبر قدر ممكن من الكفاءة والسرعة، بحسب ما يسمح به سياق العمل.
- **سقف الميزانية:** يجوز أن يحصل كل مشروع على ما يصل إلى 2 مليون دولار أمريكي إجمالاً، وذلك بحسب سقف الميزانية الفردي للشريك وفقاً لدليل الصندوق.
- **قاعدة المقترح الواحد:** يجوز للشريك المؤهل لدى الصندوق المشاركة في مقترح واحد فقط ضمن التخصيص المنتظم الرابع، سواء بصفته الشريك القائد أو شريكاً منفذاً فرعياً.

6.3 المتطلبات الإلزامية للمقترحات

يجب أن تتناول جميع المقترحات المتطلبات التالية. **وقد يؤدي عدم استيفاء هذه المتطلبات إلى الاستبعاد خلال مرحلة الفرز الأولي أو التقييم.**

- **الأولوية الجغرافية:** يجب أن تستهدف المشاريع موقعاً واحداً أو أكثر من المواقع ذات الأولوية المحددة في الملحق 1. ولن يُنظر في المقترحات التي تستهدف مواقع خارج هذه القائمة.
- **الأولوية القطاعية:** داخل كل موقع، تُصنَّف القطاعات بوصفها ذات أولوية أولى أو ثانية استناداً إلى شدة الاحتياجات القطاعية في خطة الاحتياجات والاستجابة الإنسانية (انظر الملحق 1). ويجب أن تبيّن المقترحات أن القطاعات التي تستهدفها هي قطاعات ذات أولوية أولى في الموقع أو المواقع المستهدفة. وقد تُمنح المقترحات التي تستهدف قطاعات ذات أولوية ثانية فقط درجات تقييم أدنى أو تُستبعد.
- **التصميم القائم على المناطق:** يجب تصميم المشاريع كتدخلات متكاملة ومتعددة القطاعات في مناطق جغرافية محددة، تعالج الاحتياجات على مستوى المجتمع المحلي بدلاً من التدخلات على مستوى الأسر. ولن يُنظر في المقترحات التي لا تطبّق نموذجاً قائماً على المناطق.
- **الاقتصاد المحلي:** يجب أن تبيّن المشاريع كيف ستستحدث فرص عمل محلية وتشتري السلع والمواد والخدمات محلياً لدعم تعافي الاقتصاد المحلي. ويجب إدراج مؤشرات محددة لقياس فرص العمل المباشرة المستحدثة والقيمة الاقتصادية المحلية الناتجة في الإطار المنطقي للمشروع.
- **المناخ والبيئة:** يجب أن تُدمج المشاريع تصميماً قادراً على الصمود في وجه المناخ ومسؤولاً بيئياً، بما يتماشى مع القسم 5.4، حيثما كان ذلك ذا صلة بالأنشطة المقترحة.
- **التنسيق:** يجب أن تبيّن المشاريع التنسيق مع القطاعات المعنية والسلطات المحلية والوطنية في مناطق التدخل المقترحة، بما في ذلك أي إخطارات أو ترتيبات إدارية مطلوبة. وسيُعدّ ذلك مؤشراً على إمكانية الوصول والجدوى التنفيذية.
- **النُهُج الشاملة:** يجب أن تُدمج المقترحات اعتبارات الحماية، والمساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي، والمساءلة أمام السكان المتضررين ومشاركة المجتمعات المحلية، ومراعاة حساسية النزاعات، والتماسك الاجتماعي، والاستدامة البيئية طوال دورة المشروع، بما يتماشى مع وثائق النُهُج ذات الصلة الخاصة بالصندوق.
- **الامتثال:** يجب أن تلتزم جميع المقترحات بدليل الصندوق والمبادئ التوجيهية لمقترحات التخصيص المنتظم الرابع، بما في ذلك إدارة المخاطر، والامتثال لأنظمة العقوبات، والتحقق الواجب، وتدابير المساءلة.
- **القنوات المصرفية الوطنية:** يُتوقع من شركاء التخصيص المنتظم الرابع استخدام الأنظمة المصرفية الوطنية للمدفوعات المحلية، بما في ذلك الرواتب والتحويلات إلى مقدمي الخدمات، حيثما كان ذلك ممكناً من الناحية التنفيذية. ويدعم ذلك ربط البرامج الإنسانية بالهياكل الاقتصادية الوطنية، ويسهم في تعافي النظام المالي الرسمي.

6.4 تقييم المقترحات

تُقيَّم المقترحات من قبل فريق التقييم الفني التابع للصندوق وفقاً للمعايير المحددة في المبادئ التوجيهية للمقترحات. ويشمل التقييم الفني مدى الصلة بأهداف التخصيص، وجودة التصميم، وقدرات الشريك وإمكانية وصوله، ومردودية التمويل، وإدارة المخاطر، وإدماج النُهُج الشاملة. وتُطبَّق النقاط الإضافية الخاصة بالائتلاف والمنظمة المحورية والمبيّنة في القسم 6.1. وتُراجع توصيات فريق التقييم الفني من قبل الفريق التنفيذي للصندوق، فيما يعتمد المجلس التوجيهي القائمة المختصرة النهائية للمقترحات المختارة.

ملاحظة: ستُشارك المبادئ التوجيهية لبطاقة التقييم مع جميع شركاء الصندوق المؤهلين للتقديم للتخصيص المنتظم الرابع خلال مرحلة إعداد المقترحات. وستكون هذه المبادئ التوجيهية بمثابة دليل ودعم لهم في تطوير مقترحاتهم.

6.5 إرشاد الشركاء ودعمهم

توفر استراتيجية التخصيص هذه الإطار الاستراتيجي للتخصيص المنتظم الرابع. وستُتاح المواد الإرشادية ومواد الدعم التالية للشركاء المؤهلين لدى الصندوق أثناء عملية تقديم المقترحات:

- **جلسات الأسئلة والأجوبة:** سيحدد الصندوق موعداً لجلسة أسئلة وأجوبة فور إطلاق استراتيجية التخصيص هذه. وستُرسل دعوة إلى جميع الشركاء المؤهلين لدى الصندوق. وقد تُحدد جلسات إضافية حسب الحاجة.
- **وثيقة الأسئلة الشائعة:** تُنشر عقب جلسة الأسئلة والأجوبة، وتُحدَّث طوال فترة تقديم المقترحات مع طرح الشركاء لأسئلتهم.
- **المبادئ التوجيهية للمقترحات:** تُشارك المبادئ التوجيهية للمقترحات مع وثيقة الأسئلة الشائعة، وتوفر إرشادات مفصلة بشأن هيكل المقترح، والمتطلبات الفنية والمالية، ومعايير التقييم، والتواريخ الرئيسية.
- **نموذج المقترح:** يُتاح من خلال نظام إدارة المنح (GMS) خلال فترة تقديم المقترحات، ويتضمن إرشادات مدمجة لكل قسم من أقسام المقترح والملاحق الداعمة.

7. العملية والجدول الزمني

بدأت دورة التخصيص المنتظم الرابع في 2 نيسان 2026، عقب نشر خطة الاحتياجات والاستجابة الإنسانية لعام 2026:

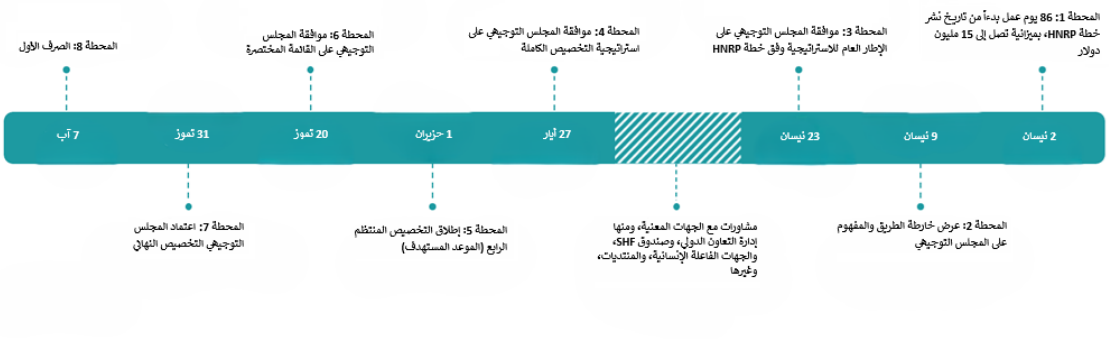

هل تحتاج للمزيد من المعلومات؟
امسح الرمز
لزيارة الموقع الإلكتروني للصندوق

الملحق 1. تحديد الأولويات الجغرافية والمواقع ذات الأولوية

إطار المنظورات المتقاطعة

يسترشد تحديد الأولويات الجغرافية في إطار التخصيص المنتظم الرابع بثلاث منظورات متكاملة، تسهم كل منها ببُعد متميز من الأدلة والتقدير: منهجية قائمة على الأدلة تستند إلى بيانات خطة الاحتياجات والاستجابة الإنسانية، والتشاور مع السلطات السورية، والتنسيق مع الآليات الإنسانية العاملة في سورية. وتُستمد قائمة المواقع ذات الأولوية للتخصيص المنتظم الرابع من تقاطع هذه المنظورات.

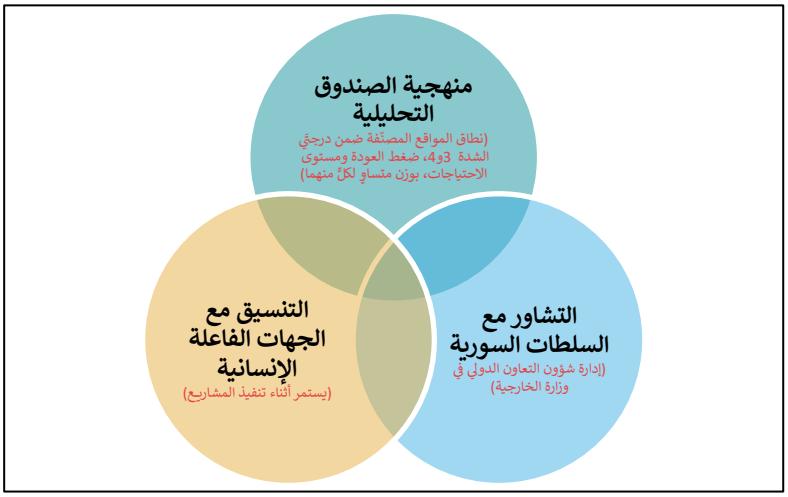

المنهجية التحليلية

ينظر التخصيص المنتظم الرابع في جميع النواحي المصنّفة ضمن درجتَي الشدة 3 و4 في تقييم الشدة المشترك بين القطاعات الوارد في خطة الاحتياجات والاستجابة الإنسانية لعام 2026 بوصفها مجموعة المواقع المؤهلة للنظر فيها، بما يشمل المواقع التي تواجه احتياجات متعددة القطاعات تتراوح من شديدة إلى بالغة الشدة. ومن أصل 272 ناحية جرى تقييمها على المستوى الوطني، تندرج 262 ناحية ضمن هاتين الفئتين. ويعكس إدراج المواقع المصنّفة ضمن درجة الشدة 3 الملاحظات الواردة من المشاورات وبيانات النزوح التي تشير إلى أن عدة مواقع ضمن هذه الدرجة تواجه احتياجات وضغوط تعافٍ مماثلة لتلك القائمة في المناطق المصنّفة ضمن درجة الشدة 4.

وضمن هذا النطاق، جرى احتساب درجة أولوية مركّبة لكل موقع باستخدام بُعدين متساويَي الوزن يعكسان نقطتَي المرجعية الرئيسيتين للتخصيص المنتظم الرابع في الهدفين الاستراتيجيين الأول والثالث:[1]

الدرجة أ: ضغط العودة	الدرجة ب: مستوى الاحتياجات
العائدون كنسبة مئوية من سكان الناحية. يقيس هذا المؤشر الضغط الذي تفرضه حركات العودة على الخدمات الأساسية المستنزفة.	الأشخاص المحتاجون كنسبة مئوية من سكان الناحية. يقيس هذا المؤشر مستوى الاحتياجات الإنسانية، بصرف النظر عن نوع النزوح.

درجة الأولوية المركّبة = (الدرجة أ + الدرجة ب) / 2. وقد جرت تسوية كلتا الدرجتين على مقياس من 0 إلى 100، ومنحهما وزناً متساوياً، بما يعكس الإطار المرجعي المتكافئ للتخصيص المنتظم الرابع في الهدفين الاستراتيجيين الأول والثالث. وتُرتَّب النواحي بحسب الدرجة المركّبة، وتشكل النواحي التي تسجّل درجة أعلى من 60، أي المواقع التي تتجاوز المتوسط بكثير في كلا البُعدين ضمن نطاق درجتَي الشدة 3 و4، قائمة المواقع ذات الأولوية للتخصيص المنتظم الرابع، والبالغ عددها 24 ناحية.

التشاور مع السلطات السورية

تمت مشاركة قائمة الأولويات مع إدارة شؤون التعاون الدولي في وزارة الخارجية والمغتربين خلال عملية المشاورات. **ومن بين المواقع ذات الأولوية البالغ عددها 24 موقعاً في إطار التخصيص المنتظم الرابع، ترد تسعة مواقع أيضاً في قائمة النواحي ذات الأولوية الوطنية التي أعدّتها وزارة الخارجية**، وهي إطار حكومي لتحديد الأولويات يركّز على دعم حركات العودة. وتُصنَّف هذه المواقع التسعة في الجدول أدناه بوصفها مواقع للتقاطع الاستراتيجي. وتنطبق قرارات الاختيار والتقييم والتمويل في إطار التخصيص المنتظم الرابع على جميع المواقع ذات الأولوية على قدم المساواة.

التنسيق مع الآليات الإنسانية

صُمّم التخصيص المنتظم الرابع ليكون مكمّلاً لآليات التمويل الإنساني الأخرى العاملة في سورية، بما في ذلك صندوق الأمم المتحدة الإنساني لسورية (SHF)، والمديرية العامة للحماية المدنية الأوروبية وعمليات المساعدات الإنسانية (ECHO)، وصندوق الائتمان لإعادة إعمار سوريا (SRTF). وقد أُدرج التكامل في إطار التخصيص المنتظم الرابع ضمن تصميم التخصيص نفسه، بدلاً من الاتفاق عليه على أساس كل موقع على حدة.

ويُعدّ التخصيص الاحتياطي الأول لصندوق الأمم المتحدة الإنساني لسورية، الذي أُطلق في آذار 2026، تخصيصاً احتياطياً سريع المسار لمدة ستة أشهر، يوفّر مساعدات سريعة منقذة للحياة ومساعدات في مجال الحماية لوكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية المحددة مسبقاً، وذلك في 85 ناحية مصنّفة ضمن درجة الشدة 4. ويُعدّ التخصيص المنتظم الرابع مكمّلاً له من الناحية الهيكلية من ثلاثة أوجه: فهو يعمل ضمن دورة تنفيذ أطول تمتد إلى 16 شهراً، وتلائم استعادة الخدمات والتعافي على أساس المناطق؛ ويوجّه 100% من التمويل إلى شركاء مؤهلين من المنظمات غير الحكومية الوطنية؛ ويركّز على تدخلات متكاملة ومتعددة القطاعات على مستوى المجتمع المحلي، بدلاً من تقديم الخدمات المباشرة والسريعة للأفراد. وحيثما تتداخل المواقع ذات الأولوية في إطار التخصيص المنتظم الرابع مع المواقع ذات الأولوية لصندوق الأمم المتحدة الإنساني لسورية، يُتوقع أن يعمل التخصيصان بالتوازي وفي مراحل مختلفة من مسار الاستجابة، لمعالجة أبعاد مختلفة من الاحتياجات ضمن المناطق الجغرافية نفسها.

وانسجاماً مع الممارسة المعتمدة في تخصيصات الصندوق السابقة، ستُشارك قائمة المشاريع المعتمدة والمموّلة في إطار التخصيص المنتظم الرابع مع صندوق الأمم المتحدة الإنساني لسورية، والمديرية العامة للحماية المدنية الأوروبية وعمليات المساعدات الإنسانية، وصندوق الائتمان لإعادة إعمار سوريا، وغيرها من الجهات المانحة والآليات ذات الصلة أثناء التنفيذ، لدعم التنسيق المستمر ومنع التداخل.

قائمة المواقع والقطاعات ذات الأولوية

يبيّن الجدول، لكل موقع ذي أولوية، **ما إذا كان كل قطاع ذا أولوية أولى أو ثانية، استناداً إلى درجة الشدة القطاعية في خطة الاحتياجات والاستجابة الإنسانية** لذلك الموقع:

- **الأولوية الأولى:** درجة الشدة القطاعية 4 في تلك الناحية. ويجب أن تشمل المقترحات هذا القطاع بوصفه مكوّناً رئيسياً في التدخل.

[1] مصادر البيانات: مجموعة بيانات الاحتياجات والشدة والاستهداف الخاصة بخطة الاحتياجات والاستجابة الإنسانية لعام 2026 (HDX، 21 نيسان 2026)، وتقييم مصفوفة تتبع النزوح التابعة للمنظمة الدولية للهجرة في سورية لحركة السكان والتقييم الأساسي، الجولة 14 (المنظمة الدولية للهجرة، 27 نيسان 2026).

- **الأولوية الثانية:** درجة الشدة القطاعية 3 في تلك الناحية. ويجوز أن تشمل المقترحات هذا القطاع، غير أنه لا يُعدّ مكوّناً رئيسياً مطلوباً.

وتنبثق **المواقع ذات الأولوية البالغ عددها 24 موقعاً والمبيّنة أدناه** من إطار المنظورات المتقاطعة. وتُميَّز في القائمة مواقع التقاطع الاستراتيجي (SCL) التي تتوافق فيها الأولويات التحليلية للصندوق مع أولويات السلطات السورية. كما تعرض القائمة البيانات الأساسية المتعلقة بضغط العائدين، ومستوى الاحتياجات، والشدة القطاعية، التي يستند إليها تحديد أولوية كل موقع.

الجدول 1: المواقع ذات الأولوية في إطار التخصيص المنتظم الرابع

#	المحافظة	المنطقة	الناحية	رمز الموقع	الشدة	% العائدين	% الأشخاص المحتاجين	الدرجة	الصحة	التعليم	المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية	الحماية	موقع تقاطع استراتيجي
1	حمص	تدمر	**السخنة**	SY040501	4	%97.3	%100.0	**98.6**	أولوية أولى	أولوية أولى	أولوية أولى	أولوية أولى	—
2	إدلب	إدلب	**سراقب**	SY070003	4	%97.7	%89.6	**93.2**	أولوية ثانية	أولوية أولى	أولوية أولى	أولوية ثانية	—
3	إدلب	إدلب	**أبو الظهور**	SY070001	4	%95.2	%91.0	**92.7**	أولوية أولى	أولوية أولى	أولوية أولى	أولوية ثانية	—
4	اللاذقية	اللاذقية	**ربيعة**	SY060002	4	%100.0	%85.2	**92.0**	أولوية أولى	أولوية أولى	أولوية أولى	أولوية أولى	—
5	إدلب	المعرة	**التمانعة**	SY070204	4	%83.0	%100.0	**91.5**	أولوية أولى	أولوية ثانية	أولوية أولى	أولوية ثانية	**نعم**
6	إدلب	المعرة	**سنجار**	SY070202	4	%80.7	%100.0	**90.4**	أولوية أولى	أولوية ثانية	أولوية أولى	أولوية ثانية	—
7	إدلب	المعرة	**خان شيخون**	SY070201	4	%74.8	%100.0	**87.4**	أولوية أولى	أولوية أولى	أولوية أولى	أولوية ثانية	**نعم**
8	إدلب	المعرة	**كفر نبل**	SY070203	4	%99.7	%69.0	**83.0**	أولوية أولى	أولوية أولى	أولوية أولى	أولوية أولى	**نعم**
9	حماة	السقيلبية	**الزيارة**	SY050202	4	%89.6	%78.1	**82.8**	أولوية أولى	أولوية أولى	أولوية أولى	أولوية ثانية	**نعم**
10	حماة	السلمية	**عقيربات**	SY050304	4	%87.7	%69.9	**77.5**	أولوية أولى	أولوية ثانية	أولوية أولى	أولوية ثانية	—
11	الرقة	الرقة	**معدان**	SY110103	3	%49.6	%100.0	**74.8**	أولوية ثانية	أولوية أولى	أولوية أولى	أولوية ثانية	—
12	حلب	جبل سمعان	**تل الضمان**	SY020002	3	%65.3	%84.9	**74.4**	أولوية ثانية	أولوية ثانية	أولوية أولى	أولوية ثانية	**نعم**
13	حماة	السقيلبية	**قلعة المضيق**	SY050204	3	%88.2	%63.2	**74.1**	أولوية أولى	أولوية ثانية	أولوية أولى	أولوية ثانية	**نعم**
14	إدلب	المعرة	**معرة النعمان**	SY070200	4	%97.9	%53.8	**73.8**	أولوية أولى	أولوية أولى	أولوية أولى	أولوية ثانية	**نعم**
15	إدلب	المعرة	**حيش**	SY070205	4	%92.7	%56.7	**72.8**	أولوية أولى	أولوية ثانية	أولوية أولى	أولوية ثانية	—
16	حلب	أعزاز	**تل رفعت**	SY020402	3	%61.2	%79.6	**69.5**	أولوية أولى	أولوية أولى	أولوية أولى	أولوية ثانية	—
17	حماة	محردة	**كرناز**	SY050502	4	%65.3	%74.5	**68.8**	أولوية ثانية	أولوية ثانية	أولوية أولى	أولوية أولى	—
18	حماة	محردة	**كفر زيتا**	SY050501	4	%95.2	%46.5	**68.5**	أولوية ثانية	أولوية ثانية	أولوية أولى	أولوية ثانية	**نعم**
19	السويداء	السويداء	**المزرعة**	SY130001	4	%36.4	%100.0	**68.2**	—	أولوية أولى	أولوية ثانية	أولوية أولى	—
20	حلب	السفيرة	**خناصر**	SY020701	4	%33.5	%100.0	**66.8**	أولوية أولى	أولوية أولى	أولوية أولى	أولوية ثانية	**نعم**
21	حلب	عفرين	**بلبل**	SY020301	4	%32.9	%100.0	**66.4**	أولوية ثانية	أولوية أولى	أولوية أولى	أولوية أولى	—
22	ريف دمشق	دوما	**حران العواميد**	SY030206	3	%31.7	%100.0	**65.8**	أولوية ثانية	أولوية أولى	أولوية ثانية	أولوية ثانية	—
23	حمص	تدمر	**تدمر**	SY040500	3	%89.9	%45.9	**65.5**	أولوية ثانية	أولوية أولى	أولوية ثانية	أولوية ثانية	—
24	حلب	السفيرة	**الحاجب**	SY020703	4	%53.5	%72.0	**61.5**	أولوية أولى	أولوية ثانية	أولوية أولى	أولوية ثانية	—

موقع التقاطع الاستراتيجي: موقع مُدرج في كلٍّ من قائمة أولويات الصندوق وقائمة النواحي ذات الأولوية الوطنية التابعة لوزارة الخارجية.

مصادر البيانات: مجموعة بيانات الاحتياجات والشدة والاستهداف الخاصة بخطة الاحتياجات والاستجابة الإنسانية لعام 2026 (HDX، 21 نيسان 2026)، وتقييم مصفوفة تتبع النزوح التابعة للمنظمة الدولية للهجرة في سورية لحركة السكان والتقييم الأساسي، الجولة 14 (المنظمة الدولية للهجرة، 27 نيسان 2026).

[*] وفقاً لخدمة التتبع المالي (FTS) التابعة لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA)، تلقت المنظمات غير الحكومية الوطنية 85.5 مليون دولار أمريكي في عام 2025، بما يعادل 3% من إجمالي التمويل الإنساني لسورية البالغ 2.7 مليار دولار أمريكي في ذلك العام. ويشمل هذا الرقم (2.7 مليار دولار أمريكي) كلاً من التمويل المخصص لخطة الاستجابة الإنسانية التابعة للأمم المتحدة (HRP) (بإجمالي 1.35 مليار دولار أمريكي) والتمويل الإنساني الآخر خارج إطار الخطة (1.36 مليار دولار أمريكي). وعند تحليل مبلغ 1.35 مليار دولار أمريكي المخصص فقط لخطة الاستجابة الإنسانية التابعة للأمم المتحدة، ترتفع حصة تمويل المساعدات المقدمة لسورية والمخصصة للمنظمات غير الحكومية الوطنية في عام 2025 إلى 6%. انظر: مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، خدمة التتبع المالي: https://fts.unocha.org/plans/1276/global-clusters?order=total_funding&sort=desc. الأرقام صحيحة حتى 3 نيسان 2026.